المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

No. : ٣٨٣٣ .... : الرقم   Date .... : التاريخ

٤١٥
ك

(كتاب في النحو، قطعة منه)، كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

٣٨٣٣ز ٤ ق ٢٣ س ٢٤/١٧ سم

نسخة حسنة خطها نسخ معتاد، ناقصة الأول والآخر، أوراقها منفرطة.

١- النحو، لغة عربية أ- تاريخ النسخ.

تصورت ذات زيد ووضعت لفظه بازائه والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله بامر
عام فالوضع عام والموضوع له خاص كاسماء الاشارة والمضمرات والحروف وهذا القسم
يجب تعدد معناه كما لا يخفى على ادنى متامل فضلا عن فاضل والثالث ما وضع
لامر كلي باعتبار تعقله كذلك فالوضع عام والموضوع له كذلك كما اذا تصورت
معنى حيوان ناطق ووضعت له لفظ انسان والرابع ما وضع لكلي باعتبار تعقله
بخصوصية بعض افراده وهذا القسم قد حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل
كونها مرآة للكليات وقد بالغ بعض المحققين في تصحيح هذا القسم فارتكب تعسفات
لا داعي اليها ولا يعول عليها وقد طوينا ذلك خوف الملل واذا تدبرت ذلك فما وضع
اللفظ بازائه يسمى من حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له ومن حيث القصد
اليه من اللفظ الذي افاده معنى ومن حيث انفهامه مطلقا يسمى مفهوما
ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولا التنبيه في بيان تحقيق الفرق
بين علم الشخص واسم الجنس وعلمه والنكرة وذلك هو المقصود بالذات
اعلم ان علم الشخص كما يسمى بذلك اللفظ يسمى جزئيا حقيقيا وهو ما يمتنع
العقل من فرض صدقه وحمله على كثيرين من حيث تصوره فلا يرد علينا الكلي
الكلي المنحصر في فرد مع استحالة غيره كواجب الوجود فان عدم صدقه
على كثيرين من حيث الدليل القاطع لعرق الشركة لا من حيث انه متصور
فعلم الشخص حينئذ ما وضع لواحد في الخارج مشخص لوحظ بخصوصه
فخرج بقولنا لواحد في الخارج علم الجنس واسمه على ما سياتي من التحقيق
فيهما وخرج بقولنا بخصوصه النكرة اذ المراد بقولنا بخصوصه انه لوحظ
خصوصيته ووحدته الشخصية وقت الوضع كما لا يذهب عليك ولا يخفى ان
مسماه قد يكون عاقلا وقد يكون غيره وغير العاقل قد يكون مالوفا وقد
لا يكون مالوفا كجعفر وقرن ولاحق وواشق فان قلت قد تحققت ان
علم الشخص ما وضع لمشخص وان تعقله بامر مخصوص وذلك الامر

الخاص هو المسمى عندهم بالمشخصات فاي شيء تلك المشخصات قلت لعلها مجموع الاعراض الموجودة حالة الوضع ولك ان تقول هل يضر زوال تلك المشخصات وتغيرها فانها حيث لم تكن ذاتية للموضوع له امكن زوالها بل يجب زوالها بنا على عدم بقا العرض زمانين كما هو مبرهن عليه في الطوالع وغيرها ويمكن التزام عدم الضرر في تغيرها فانها آلة للوضع وحيث وضع اللفظ بازا المعنى لا يشترط في استعماله فيه بقا آلة الوضع وان اشكل هذا المقام على فاضل اعلام لا يقال يشكل المقام بما اذا وضع شخص علما بازا ابن له بلغه انه ولد له ولم يره اصلا لانا نقول يكفي في الوضع في امثال ذلك استحضار الموضوع له بمشخصات لوحظت بوجه ما فان قلت هذا في علم الشخص الموضوع بازا الحوادث فما الحال في اعلام الحق واسمائه جل وعلا فانها اعلام جزئية بلا مرية قلت الواضع لها هو الله سبحانه وتعالى فاين الاشكال فان قلت اذا مشينا على المذهب الامنزالي من الواضع لتلك الاسما الخلق الحلق فكيف يتاتى ملاحظة مشخصات لذلك الجناب الاقدس ومن اين الوصول الى ذلك هيهات قلت يكفي الملاحظة ولو من وجه واقل وجه يكاف في ذلك تصور انه تعالى متفرد بكل صفة كمال فان ذلك لا يوجب في غيره تعالى فتدبر ذلك منصفا فانه من مطارح الاذكيا بقي بحث مهم من لواحق علم الشخص وهو انه الواحد بالشخص لا يتعدد بتعدد الزمان والمكان فعلى هذا القران المتلو في زماننا يسمى قرانا حيث قطعنا النظر عن خصوص القائل الاول اعني جبريل الذي نزل به على قلبه صلى الله عليه وسلم واما اذا نظرنا الى خصوص القائل الاول فيكون ما نتلوه الان مثل القران لا انه عينه ذلك فانه نفيس واما علم الجنس فالكلام فيه منحصر في طرفين الطرف الاول في احكامه اللفظية الثاني في احكامه المعنوية اما احكامه اللفظية فانه يشارك علم الشخص فيها فمنها انه لا يضاف فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد اللهم الا ان يقصد الشياع

فيجوز

ح

فيجوز حح اضافته ودخول ال عليه لعدم المحذور السابق وهو اجتماع معرفين ومن اضافته لاجل قصد شياعه قوله علا زيدنا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر ومنها انه لا ينعت بالنكرة كما هو مذهب الجمهور وان اجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لاخران في قوله فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وجوز ابن الطراوة ويمكن تاويل ما استدل به الاخفش وابن الطراوة كما لا يخفى على من ادنى مزية في فن العربية ومنها انه يبتدا به من غير مسوغ ومنها انها تنصب النكرة بعده على الحال من غير مسوغ كما اشار الى ذلك شراح الخلاصة ومنها منع الصرف مع سبب اخر غير العلمية كالتانيث في اسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات اوبر وابن آوى وزيادة الالف والنون في سبحان وكيسان لا يقال كيف يصح قولك ان ابن آوى وبنات اوبر مشتمل على وزن الفعل مع ان العلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه ووزن الفعل في المضاف اليه فقط لانا نقول الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كما افاده المحقق الدماميني فان قلت كيف يكون سبحان علما مع انه ملازم للاضافة قلت الاضافة فيه للبيان كحاتم طي وفرعون موسى والاضافة التي تنافي العلمية ما كانت للتعريف والتخصيص وقد اجاب المحقق البيضاوي بان علميته انما هي عند قطعه عن الاضافة وعبارته سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما فيقطع عن الاضافة ويمنع من الصرف واما احكام علم الجنس المعنوية فاعلم انهم اختلفوا فيما وضع له علم الجنس كلفظ اسامة وثعالة وسبحان وكيسان فذهب ابن مالك في التسهيل الى ان اسامة ونحوه موضوع للفرد المنتشر فهو في الشياع كرجل واسد بناء على ان اسد للفرد ايضا وهذا معنى قوله

[illegible]

في الخلاصة ووضعوا لبعض الاجناس علما كعلم الاشخاص لفظا وهو عمم
اي من جهة المعنى وما ذهب اليه هو مذهب قوم من النحاة وذهب بعض الافاضل
الى ان علم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وهذا ما اشار اليه سيبويه
رحمه الله ومثله بالمعهود بينك وبين مخاطبك فكما ان يعرف ذلك المعهود باللام
فلا يبعد ان يوضع له علم متلخص من ذلك ان اسامة يدل بجوهره على الحقيقة
المعلومة للمخاطب المتعينة عنده كما ان علم الشخص يدل بجوهره بحسب
الوضع على كون ذلك الشخص معهودا معينا عند المخاطب لكن انت تعلم انه
فرق بين كون الشيء كليا لا يمنع تصور معناه من حيث انه متصور فرضه على كثيرين
كما هو مسمى علم الجنس وبين كونه جزئيا حقيقيا يمنع تصور معناه من حيث
انه متصور صدقه على كثيرين كما هو مسمى علم الشخص وليعلم انك على
هذا المذهب الذي ذهب له بعض الافاضل اذا استعملت اسامة في الحقيقة المتحدة
كان استعمالا للفظ فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية بلا ريب واما اذا استعملت
اسامة في فرد من افراد حقيقته فان كان من حيث اشتماله على الماهية والحقيقة
فحقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز كما لا يخفى عليك واما على المذهب
الاول فاستعماله في الفرد حقيقة مطلقا فقد تحققت بعد هذا البيان الفرق
بين علم الشخص وعلم الجنس وعلمت ان وضع العلم الشخصي من افراد القسم
الاول من الاقسام الاربعة للوضع وان وضع علم الجنس وكذا اسم الجنس على
الراجح فيه من وضعه للحقيقة واما على انه موضوع للفرد المنتشر كما ان النكرة
كذلك فهو من القسم الثاني من اقسام الوضع من افراد القسم الثالث من تلك
الاقسام فلا يذهب عليك ذلك واما الفرق بين اسم الجنس كاسد وغيره من
علم الشخص وعلم الجنس فاعلم اولا ان في اسم الجنس مذهبين احدهما
وهو للاكثر استعمالا انه موضوع لواحد من احاد الجنس لا بعينه في اصل وضعه
وذلك الواحد هو المسمى بالفرد المنتشر وهذا مذهب ابن الحاجب وصاحب الكشاف

فصل

2

ثم فصل هذا المذهب اذا اطلقت لفظ اسد على واحد فقد اطلقته على اصل وضعه
فالتعدد فيه من اصل الوضع فباعتبار هذا المذهب يكون الفرق بين علم الشخص
واسم الجنس هو ان علم الشخص موضوع لواحد باعتبار خصوصه واسم الجنس
لواحد لا باعتبار خصوصه بل باعتبار انتشاره ويكون بين اسم الجنس وعلم الجنس
على التحقيق المتقدم فيه من انه موضوع للحقيقة المتحدة ان علم الجنس ما
وضع له اللفظ فيه كلي صادق على كثيرين واما اسم الجنس فما وضع اللفظ بازائه
منتشر وفرق ظاهر بين الكلي والفرد المنتشر ومما يقوي هذا المذهب انهم
عاملوا انهم عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة فهذا يدل
على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فلا اثر يستند له على المؤثر المذهب
الثاني ان اسم الجنس موضوع للحقيقة مطلقا اي بلا تعيين وهذا هو
ما ذهب اليه طائفة من النحاة وجمع من الاصوليين وارتضاه عضد الملة
والدين فيكون الفرق بينه وبين علم الشخص تشخص الموضوع له في علم
الشخص وكليته في اسم الجنس ويكون الفرق بينه وبين علم الشخص الجنس
مع ان كلا للحقيقة ان الحضور الذهني ملاحظ في علم الجنس غير ملاحظ في
اسمه وتحقيق ذلك ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها
في الذهن ليطابق بها شخصها وعموم من حيث هي كلية مجردة عن
اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع
لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها
تنطبق على كل فرد من افرادها فعلى هذا المذهب المنصور اطلاق اسد
على فرد ان كان من حيث الحقيقة فحقيقة وان كان من حيث خصوصه [illegible]
فمجاز كالحال في علم الجنس وانت خبير بان اسد نكرة واسامة معرفة
لفظا فاتضح الفرق بينهما من جهة اللفظ كما اتضح من جهة المعنى ولزم من
ذلك اتضاح الفرق بين لفظ علم الشخص ولفظ اسم الجنس لا يقال فقد

هو صرحت بان الحضور معتبر في علم الجنس غير معتبر في اسمه مع انه لا بد من الحضور
في كل والا استحال الوضع كما هو ظاهر بالبداهة لانا نقول بين كون الشيء
حاصلا مقصودا وكونه حاصلا غير مقصود اذ لا يلزم من عدم قصد الشيء
قصد عدمه كما نبه على ذلك الشيخ عبد القاهر في مبحث العطف ووصى
بالمحافظة عليه فاعلمه فانه نافع في كثير من الابواب فالحضور في علم
الجنس حاصل مقصود على انه قيد في الموضوع له وحاصل في اسم الجنس
على انه غير مقصود بالقيد فتدبر منصفا واما الفرق بين ما تقدم من علم الشخص
وعلم الجنس واسمه والنكرة فهو ان علم الشخص قد علمت انه موضوع لواحد
بخصوصه وكذلك النكرة فانها للفرد المنتشر وعلم الجنس علمت انه موضوع
بازا الحقيقة المتحدة ذهنا وكذلك النكرة فانها للفرد المنتشر بناء على ما
نقله ابن مالك في التسهيل عن طائفة من النحاة فيبين علم الجنس والنكرة
المساوقة وبما ذكرنا تعلم الفرق بين اسم الجنس والنكرة على المذهبين فيه اما
على المذهب الاول فهو انه موضوع للواحد من احاد الجنس فهو يساوق
النكرة بهذا الاعتبار فلا فرق بينهما ولذا قال المعتصم بلطف الحق عند قول
السمرقندي ان كان المستعار اسم جنس اسم الجنس في عرف النحاة
يساوق النكرة لكن لا يخفى عليك ان قول العصام في فرق النحاة يتعين
حمله على بعضهم لما سلف ان بعض النحاة لا يرى ذلك واما على المذهب
الثاني في اسم الجنس فهو انه موضوع بازا الحقيقة لا باعتبار الملاحظة
والنكرة للفرد المنتشر وفرق ظاهر بين كون الشيء موضوعا للحقيقة
نفسها وكونه موضوعا لفرد منتشر من افراد تلك الحقيقة فقد تم لك بهذا
البيان ما يغنيك عن البيان فعليك بالاصباح تستغن عن المصباح الخاتمة
في امور تمس الحاجة اليها تكون متممة لما سبق من الابحاث
اعلم ان علم الجنس الذي تقدم ذكره يكون تارة للذوات كاسامة للسبع

و

فرقدم

هذا بناء على المذهب الراجح من ان علم الجنس ... على ان موضوعه ...

وشوة للعقرب وثعالة للثعلب وذوالة للذئب وتارة للمعاني كبرة للمبرة بمعنى البر وفجار
بوزن حذام للفجور وكيسان للغدر ويسار بفتح اليا المثناة من تحت ثم سين مهملة
فرا مكسورة للميسرة بمعنى اليسر كقول الشاعر فقلت امكثي حتى يسار لعلنا
نحج معا قالت وعاما وقابله ويكون تارة اسما كما مثلنا وكنية كام عريط للعقرب
وابي الحصين للثعلب وابي الحارث للثعلب للاسد وابي جعدة للذئب ولم
يات علم جنس لقبا اذ لم يقع لهم التلقيب في العلم الجنسي بخلاف الشخصي
فان قلت ما ذكرت في هذه الخاتمة من التقسيم فاسد لانك حققت ان علم
الجنس موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن فكيف ينقسم الى الذوات
والمعاني قلت الامر كما ذكرت لو كان ما ذكر من التقسيم للمفهوم فقط
لكن الامر ليس كذلك بل هذا التقسيم لما يعم المفهوم والماصدق فاجمع
ولا تفل بمجرد جمع وكما جا علم الجنس لما لا يولف من الحيوان وغيره كما تقدم
جا ايضا لما يولف من الحيوان وغيره فمن ذلك في الحيوان هيان بن بيان
لمجهول العين والنسب وهذا من اسما الاضداد لان المجهولات مستعبة
خفية لا هينة ولا بينة ومن ذلك المجهول ايضا صلعة بن قلعة وضل بن ضل
ومن ذلك ايضا ابو المضا بفتح الميم والضاد والمد للفرس وابو الدغفا بفتح
الدال المهملة وسكون المعجمة وفتح الفا ممدود للاحمق ومن ذلك في
غير الحيوان اسما الكتب الا ترى ان كل نسخة من نسخة كتاب الفارسي
العضدي تسمى بالايضاح لا يختص بذلك نسخة دون اخرى كما ان
اسامة كذلك فاذا قلت هذا الايضاح فهو كقولك هذا اسامة تشير الى
فرد حاضر واذا قلت الايضاح خير من المجمل والمفصل فهو كقولك اسامة
اجرا من ثعالة فهو علم جنس من المالوف فان في غير الحيوان فان قلت قد صرح السيد
الشريف في اول حاشية المطول بان اسما الكتب فيها احتمالات سبعة وهي انها
موضوعة للمعاني او الالفاظ بقيد دلالتها على المعاني او النقوش او للمعاني

والالفاظ او للمعاني والنقوش معا او للالفاظ والنقوش او للالفاظ والنقوش والمعاني
واختار انها اسم للالفاظ بقيد دلالتها على المعاني فهل تكون تلك الالفاظ من قبيل
الحقيقة المتحدة في الذهن قلت يمكن ان يدعى ان قول السيد قدس سره انها
اسم للالفاظ مراده الالفاظ الذهنية الدالة على المعاني الذهنية ومن البين
ان الالفاظ كما تكون باللسان تكون ذهنية وتلك الالفاظ الذهنية امور كلية جزما
فان قلت قلت كيف تقول الالفاظ تكون ذهنية مع قول النحاة اللفظ الصوت
المشتمل على بعض الحروف الخ قلت ما نحن فيه من تدقيقات محققي
الفلاسفة وما يليق بها وما ذكرت في السوال اصطلاح النحاة واما اذا
مشينا على انها اسم للنقوش وحدها او مع الالفاظ او مع المعاني او للثلاثة
فالامر مشكل في الغاية اذ النقوش واحدة بالشخص فان كانت هي الموضوع
له فقط او منضمة الى غيرها كان الشخص موجودا فتامل ولا اشكال
حيث كان الموضوع له المعاني كما لا يخفى واما اسما العلوم فهي من قبيل
علم الشخص ان كان المراد بالعلم القواعد والضوابط المدونة اذ قواعد
كل علم وضوابطه متميزة مشخصة لا تشمل غيرها من قواعد علم اخر
وليست تلك القواعد من قبيل الفرد المنتشر ولا الحقيقة الكلية الصادقة
على كثيرين ولا يضرنا صدق القواعد على الفروع والمسائل اذ مصحح
صدق الكلي المسمى بالحقيقة والطبيعة على متعدد ان يكون ذلك الكلي
داخلا في قوام كل فرد من افراده بحيث ان انضم لذلك الكلي فصل فصار فردا من
افراد ذلك الكلي ولا كذلك القواعد اذ من البين انها ليست مقومة لتلك الفروع
والمسائل ومصحح صدق القواعد على الفروع ح ثبوت نسبة محمول القواعد
لموضوعات تلك الفروع والمسائل فتدبر لئلا يشكل عليك واما اذا كان
المراد بالعلوم الملكات المتعلقة بالقواعد او الادراكات فقد يدعى ان بعضها
بهذا الاعتبار من قبيل علم الشخص لان الملكة التي هي كيفية راسخة في النفس

مر